

خارج الحدود

Out of Borders

واشنطن

هوندا تسحب 900 ألف سيارة فان صغيرة بسبب مشكلات في المقاعد

قالت شركة هوندا موتور اليابانية، إنها ستسحب نحو ٩٠٠ ألف سيارة فان صغيرة، بسبب احتمال ميل مقاعد الصف الثاني فيها نحو الأمام إذا لم تثبت جيدا بعد تعديل وضعها.

وأضافت الشركة، أن عملية السحب ستشمل سياراتها الفان الصغيرة من طراز أوديسي المنتجة خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٧ باستثناء ألفي سيارة في أمريكا الشمالية. وأشارت الشركة إلى أنها تلقت ٤٦ تقريراً عن وقوع إصابات طفيفة متعلقة بهذا الأمر.

وقالت هوندا، إنها ستعمل على إصلاح السيارات التي سيتم سحبها لضمان تثبيت المقاعد بشكل سليم وفي غضون ذلك نشرت الشركة إرشادات تفصيلية عن الطريقة التي يتم بها ضمان تثبيت المقاعد.

دبي

السعودية تطبّق ضريبة قيمة مضافة 5 % على البنزين من أول كانون الثاني 2018

قالت الهيئة العامة للزكاة والدخل السعودية، إن المملكة تعزّز تطبيق ضريبة القيمة المضافة على البنزين ابتداءً من أول كانون الثاني ٢٠١٨ بنسبة خمسة في المئة. جاء الإعلان على الحساب الرسمي لضريبة القيمة المضافة على تويتر رداً على سؤال لمواطن سعودي.

طهران

ستلغي الدولار من تعاملاتنا التجارية الدولية

أكد المتحدث باسم الحكومة الإيرانية محمد باقر نوبخت، أن طهران قامت باتخاذ خطوات عملية لإقصاء الدولار من تعاملاتها التجارية الدولية، لتركّز أكثر على اليورو. ونقلت وكالة أنباء "فارس" الإيرانية، عن نوبخت قوله، إن روسيا اتخذت إجراءات إقصاء الدولار، فيما لم يصدر أي تصريح رسمي بخصوص الموضوع من الجانب الروسي.

وأضاف أنه تم تبني قرارات بخصوص إقصاء الدولار من التبادلات التجارية، لمزيد من التعاون بين بلدان المنطقة، ومنها إيران وروسيا وأذربيجان، فقال مؤكداً: "بدورنا ماضون بهذا الاتجاه".

من جهة أخرى، أعلن المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، عن إحالة مسودة مشروع موازنة السنة المالية الجديدة لمجلس الوزراء الإيراني، الذي سيشرع بمناقشته بداية الأسبوع المقبل، ومن المتوقع تسليمه لمجلس الشورى، البرلمان الإيراني، في غضون شهر ونصف الشهر.

مستشار لشؤون الاستثمار: اعتمادنا على النفط سيؤدي لخراب اقتصادي

الحكومة ستعقد شراكة مع القطاع الخاص لإنجاز المشاريع الكبرى



الاعتماد على النفط سيؤدي بنا إلى الإفلاس... أرشيف

المدى / زهراء الجاسم

تعكف الحكومة العراقية على دراسة وبحث ملفات اقتصادية عدّة، تمهيداً لتشريع قوانين وقرارات مهمة، قد يكون أبرزها نظام الشراكة الخاص مع الدولة، أو ما يعرف بنظام البي بي بي " لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية الانتاجية الصناعية والزراعية والخدمية الكبرى، كما يكشف لـ(المدى)، مستشار رئيس الوزراء لشؤون الاستثمار ثائر الفلي، الذي يؤكد إن هذه الشراكة هي الحل الأمثل للنهوض بالواقع الاقتصادي والخدمي للعراق، والذي سيجنب أيضاً الدولة الكثير من المشاكل كالفساد وقلة الخبرة والدقة وسرعة الإنجاز للمشاريع، خاصة أننا بلد يمر بمرحلة اقتصادية صعبة جداً واعتماده على النفط كمورد وحيد أمرٌ يعد في غاية الخطورة وقد يؤدي بنا إلى افلاس، مما يؤخر تقديم الخدمات ويعرّض البلد لخراب اقتصادي كبير جداً.

وتحتلّ موضوعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير من قبل الحكومات والمجتمعات والمراكز البحثية في مختلف انحاء العالم، خاصة وانها تسهم في تطوير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاعتمادها على جمع امكانيات المجتمع كافة بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاعين العام والخاص، لتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى انشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها بعد أن واجهت التنظيمات المؤسسية المنفصلة والمستقلة قطاعاتا تحديات وصعوبات في تحقيق الأهداف التنموية بالمستويات الطموحة المستهدفة، لذلك تسعى الدول المتقدمة والأمية على حد سواء لبناء التنظيمات الشرائكية التي تسهم فيها قطاعات المجتمع

بتقديم الخدمات، وكان أحد هذه الحلول هو النظام الاقتصادي المهم المعمول به عالمياً، وهو نظام "البي بي بي" العالمي، الذي يعني شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص، حيث انه يعد نوعاً من الاستثمار بشراكة الدولة مع القطاع الخاص. ويضيف: بأن هذا النظام أو الشراكة تنشأ لتقديم خدمات وبناء مصانع أي العمل على ايجاد حلول تكون الحكومة غير قادرة على توفيرها، وإذا ما أخذنا على سبيل المثال موضوعة المدارس، فاليوم الدولة بحاجة الى أكثر ٤٥٠٠ مدرسة، كذلك هي بحاجة الى ٤ آلاف أو ٥ آلاف في المرحلة المقبلة، وبالتأكيد الدولة ليست لديها الإمكانيية المالية، فعلى الرغم من أن الأموال التي

كافة في توجيه وادارة وتشغيل المشاريع والأعمال وتطويرها وتنميتها. وبلغت ثائر الفلي في حديثه: الى أن الاقتصاد العراقي ومما لاشك فيه، يمر بمرحلة صعبة جداً والدخول أو الاعتماد على النفط كمورد وحيد أمرٌ يعد في غاية الخطورة، لأنه من الممكن أن يؤدي الى افلاس الدولة وتأخرها بتقديم الخدمات وكساد بل وخراب اقتصادي كبير جداً، لذلك لايد من انتاج حلول أخرى تساعد الدولة في تطور الاقتصاد العراقي: ومنها برامج كثيرة جداً لتطوير البلد وتقديم الخدمات واعادة بنائه بشكل صحيح أسوة مع بقية بلدان العالم التي انتشلت وضعها الاقتصادي من التخلف والتأخر الى التقدم والتطور

بالقول: إن هذه المشاريع التي ستبنى تنطبق على كل المرافق، كالمحاكم والدوائر الحكومية والخدمية وعلى المصانع أيضاً والمعامل، وهنا تشترك الدولة بتوفير ما تستطيع توفيره وتشترك مع القطاع الخاص في عقد شراكة نظام "البي بي بي" لبناء تلك المرافق ليكون جزءاً على الدولة وآخر على القطاع الخاص، وهنا نحن أيضاً نكون قد قدمنا ضماناً للقطاع الخاص المحلي أو الاجنبي لاستثمار أمواله بما يضمن حقه، في وقت نحن المستفيد الأكبر من عقد تلك الشراكات، خاصة وأن شركات العالم تملك سيولة مالية كبيرة وتريد الاستثمار وتحريك نشاطاتها المالية بما يضمن حقها ويثمن رأسمالها.

أن القطاع الخاص اكثر شطارة واكثر نشاطاً ودقة من الدولة، ومزال الفساد المستشري بين الدوائر، موصلاً: لذلك فإن نظام "البي بي بي" أو الاستثمار عن طريق شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص، سيجنب الدولة الكثير من المشاكل، وأولاهم الفساد، لأن من يصرف على المشروع هو المستثمر أو الشركات أو المؤسسات المالية المستمرة أو البنوك. ويتابع: ومن جهة أخرى، فإن هذا النظام سيجنب الدولة قلة الخبرة، لأننا نعلم أن الدولة العراقية في الوقت الحاضر لا تملك هذه الخبرة، وهو أمر ليس بالغريب، بل إن معظم دول العالم لا تملك الخبرة بإدارة المشاريع كما ينبغي، وهنا وجد

صرفتھا على المدارس كثيرة جداً، لكنها لم تبن، والسبب كان ومزال الفساد المستشري بين الدوائر، موصلاً: لذلك فإن نظام "البي بي بي" أو الاستثمار عن طريق شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص، سيجنب الدولة الكثير من المشاكل، وأولاهم الفساد، لأن من يصرف على المشروع هو المستثمر أو الشركات أو المؤسسات المالية المستمرة أو البنوك. ويتابع: ومن جهة أخرى، فإن هذا النظام سيجنب الدولة قلة الخبرة، لأننا نعلم أن الدولة العراقية في الوقت الحاضر لا تملك هذه الخبرة، وهو أمر ليس بالغريب، بل إن معظم دول العالم لا تملك الخبرة بإدارة المشاريع كما ينبغي، وهنا وجد

صرفتھا على المدارس كثيرة جداً، لكنها لم تبن، والسبب كان ومزال الفساد المستشري بين الدوائر، موصلاً: لذلك فإن نظام "البي بي بي" أو الاستثمار عن طريق شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص، سيجنب الدولة الكثير من المشاكل، وأولاهم الفساد، لأن من يصرف على المشروع هو المستثمر أو الشركات أو المؤسسات المالية المستمرة أو البنوك. ويتابع: ومن جهة أخرى، فإن هذا النظام سيجنب الدولة قلة الخبرة، لأننا نعلم أن الدولة العراقية في الوقت الحاضر لا تملك هذه الخبرة، وهو أمر ليس بالغريب، بل إن معظم دول العالم لا تملك الخبرة بإدارة المشاريع كما ينبغي، وهنا وجد

MINISITRY OF TRADE
GENERAL CONTRACTS DEPARTMENT
ADVERTISEMENT

TENDER NO :- MOT / INFANT FORMULA/ 1 /2017
CLASSIFICATION NO. : 33 CURRENT BUDGET
DATE : 20 /11 /2017

General Contracts Department/ MOT her by invite the manufacture& producers to participate in tender for purchasing the quantity of 1000 MT ± 5% in minimum of infant formula for the 1st & 2nd age from Europe and all origins except the prohibited dealing with globally China , Britain , Japan, according to the specifications adopted by state Co. For food stuff trading and trade mark should be specified. the final quantity will be specified by the buyer. payment will be effected by L/C or cash payment

The following should be noted:
- The qualified companies who want to obtain additional information should contact (general contracts department) via it's official e-mails (high_mot@yahoo.com & g.contracts@mot.gov.iq) during the official working days of tender period from (21 -30 /11 /2017) between 08:00 am - 14:00 pm Iraq /BLT).
- a conference will be held on 27 /11 /2017 in (general contracts department , at ministry of trade / minister's office section in Almansour City - Nearby Baghdad International Fair) to answer the inquiries of the participants in the tender .
- The requisite qualification requirements :
Offers must be accompanied by bid bond or certified check or bill of exchange (provided that check or bill of exchange should be submitted attached to an official letter issued by the bidder and to be presented with offer. This letter has to mention that the submitted check or bill of exchange is a bond related to the said tender) issued through any Iraqi bank (inside Baghdad) depended by Central Bank of Iraq that mention the name & number of the above tender at rate of 1% of the bid's value issued by the bidder in favor of STATE CO. FOR FOOD STUFF TRADING. Bid bond must be valid for (35 days) starting from offers validity's expiry date.
Document required from Iraqi companies :
- offer should be signed & stamped (original copy)
- purchase bill of tender (original copy)
- mention the full details of the company address (phone no . - e- mail address - indicative points of the home address for the company's commissioner director) for the purpose of correspondences within the specified dates stipulated in tenders' conditions (the standard bids) provided that the company should notify the contracting party of any change in it's address within 7 days of the date of change
- ID .
- Habitation card .
- A Letter Of No Objection From The State Authority Of Taxes .
- Valid Trade Chamber Id .
- Submitting one or more of the following documents: incorporation certificate/ foundation contract / the company's internal system certified recently by companies recorder directorate in ministry of trade .
- Earning profit final financial statement for the last two years authenticated by an auditor and certified by the Iraqi accountants and auditors union
- Not less than (2) executed contracts during the last (510-) years as a similar trade dealings supported by confirmation of the concerned contracting parties.
Documents required from Arabic & Foreign companies :
- offer should be signed & stamped (original copy)
- purchase bill of tender (original copy)
- mention the full details of the company address (phone no . - e- mail address - indicative points of the home address for the company's commissioner director) for the purpose of correspondences within the specified dates stipulated in tenders' conditions provided that the company should notify the contracting party of any change in it's address within 7 days of the date of change.

وزارة التجارة
قسم العقود العامة
رقم المناقصة : MOT/ INFANT FORMULA/ 1 /2017
رقم التوبيـب : 33 الموازنة الجارية
تاريخ الإعلان: 2017 / 11/ 20

إعلان

يسرقسم العقود العامة في وزارة التجارة دعوة الشركات الرصينة(للمنجة والمصنعة حصرًا) ولديها إعمال بائنة مع العراق ودول العالم للمشاركة في منافسة جديره مادة حليب الأطفال كمحيمـة ١٠٠٠ طن (ألف طن) ± 5% للعميرين (٢,١) كحد أدنى من أوروبا وكافة المنشآت مانعا الخطور التعامل معها علليا الصين، بريطانيا، اليابان) والكمية النهائية حسب خيار المشتري مع وجوب خذيد العلامة التجارية وحسب المواصفات المعتمدة لدى الشركة. يكون الدفع بطريقة (اعتماد مسندتي غير قابل للنقض أو النقدي).
- على مقدمي العطاءات المؤهلين والراغبين في الحصول على معلومات إضافية الاستفسار عبر البريد الالكتروني لوزارة التجارة / مكتب الوزير /قسم العقود العامة على العنوانين التاليين (high_mot@yahoo.com & g.contracts@mot.gov.iq) خلال فترة الإعلان (٢٠ - ٢١ /١١/٢٠١٧) من الساعة: ٨:٠٠ صباحاً بتوقيت العراق/بغداد ولغاية الساعة: ٢٠:٠٠ ظهراً بتوقيت العراق /بغداد
- سيتم انعقاد مؤتمر خاص للأجابة على استفسارات المشاركين في المناقصة بتاريخ (٢٧ / ١١ / ٢٠١٧) . (مكتب الوزير / قسم العقود العامة في مقر الوزارة الكائن في بغداد / المنصور / قرب بناية معرض بغداد الدولي / قاطع مبنى مكتب الوزير)
- متطلبات التأهيل المطلوبة :
تقديم تأمينات أولية بموجب خطاب ضمان bid bond أو صل مصدق أو سفنجة (على أن يرد الصك أو السفنجة على كتاب رسمي من الشركة مقدمة العطاء ويرفق مع العطاء ويذكر فيه أن الصك أو السفنجة هو تأمينات أولية تخص المناقصة) لصالح الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية صادرة من أي مصرف عراقي داخل بغداد معتمد من البنك المركزي العراقي بنسبة ٢١ % من مبلغ العطاء وذكر اسم ورقم المناقصة في التامينات المقدمة على أن تكون التامينات الأولية نافذة لمدة (٣٥) يوماً ابتداءً من تاريخ انتهاء مدة نفاذية العطاءات .
- يرفق مع العطاء المستمسكات التالية :
أولا/ بالنسبة للشركات العراقية :
- يقدم العطاء موقع ومختوم (النسخة الاصلية) .
- رفاق وصل شراء المناقصة (النسخة الاصلية) .
- ذكر العنوان الكامل للشركة (رقم الهاتف , البريد الالكتروني , النقاط الدالة لسكن المدير المفوض للشركة) لأغراض المراسلات ضمن المواعيد المحددة في شروط المناقصة (الوثيقة الخاصة) على أن يتم إشعار جهة التعاقد بأي تغيير يطرأ على عنوان الشركة خلال (٨ أيام) من تاريخ حصوله .
- هوية الأحوال المدنية .
- بطاقة سكن .
- كتاب عدم بائنة من الهيئة العامة للضرائب .
- هوية غرفة التجارة لتجار نافذة .
- يقدم واحدة أو أكثر من الشهادات الآتية (شهادة تأسيس الشركة /عقد التأسيس/ النظام الداخلي للشركة مصدقة بتاريخ حديث من دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة).
- البيانات الختامية الراجعة للشركة مصدقة من قبل محاسب قانوني و مختومة من قبل نقابة المحاسبين والمقيين العراقيين للسنتين الأخيرتين .
- الاعمال التجارية المماثلة (عقود منفذة لا تقل عن عقدين) خلال الـ (١٠٠٥) سنوات السابقة معززة بتأيد من جهات التعاقد المعينة ثانيا / بالنسبة للشركات العربية والأجنبية:
- يقدم العطاء موقع ومختوم (النسخة الاصلية) .
- إفراق وصل شراء المناقصة (النسخة الاصلية) .
- ذكر العنوان الكامل للشركة (رقم الهاتف , البريد الالكتروني , النقاط الدالة لسكن المدير المفوض للشركة) لأغراض المراسلات ضمن المواعيد المحددة في شروط المناقصة على أن يتم إشعار جهة التعاقد بأي تغيير يطرأ على عنوان الشركة خلال (٧ أيام) من تاريخ حصوله .

مدير قسم العقود العامة
في وزارة التجارة